

بيان صحفي

في ظل الاقتصاد الرأسمالي الحالي، تستفيد النخبة فقط من مشاريع التنمية بينما في ظل الخلافة ستجلب المشاريع الرخاء لجميع الناس

في الأول من آب/أغسطس ٢٠٢٣، استضافت وزارة البترول ومؤسسة باراك للذهب قمة باكستان للمعادن ٢٠٢٣. ودعا وزير الدولة لشؤون الطاقة، شعبة البترول، الدكتور مصدق مالك، المستثمرين الأجانب للاستثمار في مختلف القطاعات الباكستانية، وخاصة في قطاع المعادن والتعدين وقال "إن الهدف من القمة هو زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد وتجاوز حالة الغبار إلى التنمية".

في ستينات القرن الماضي، حققت باكستان بعض التقدم في بعض قطاعات الصناعة والزراعة، حيث كان يسمى "عقد التقدم". ومع ذلك، سرعان ما تبين أن جزءاً كبيراً من ثمار هذا التطور كان محصوراً فقط في اثنتين وعشرين عائلة من النخبة، ثم في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، تم الإعلان عن اقتصاد السوق الحرة وتحرير التجارة وخصخصة المؤسسات العامة وبناء الطرق السريعة كأسس للتنمية المرجوة. ومع ذلك، فإن فائدة هذه السياسات والمشاريع اقتصرت أيضاً على شريحة صغيرة من أهل البلد والمستثمرين الأجانب، وظلت البلاد وأهلها فقراء.

وبالمثل، في العقد الأول من القرن الحالي، تم الإعلان عن طفرة الاتصالات، ثم الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، واستمر للعقد الثاني، كضامن لتنمية البلاد. ومع ذلك، ومرة أخرى، جنت الشركات متعددة الجنسيات والشركات الصينية معظم أرباحها، وظل الناس والبلاد في حالة فقر وغرق في الديون.

ويتم الآن تقديم ملهاة جديدة للناس، يُدعى أنه بما أن باكستان غنية بالثروة المعدنية، فإن معادن تساوي تريليونات الدولارات موجودة فيها، فإذا عملنا بجد في هذا القطاع، فإن مصير باكستان وشعبها سيتغير، والسؤال هو ما الجديد في هذا؟ فقد وقّعت باكستان اتفاقية مع شركة صينية منذ حوالي عشرين عاماً لاستخراج النحاس والذهب من مناجم سينداك في بلوشستان، والتي تم تمديدتها لعام ٢٠٣٧، ولم تستفد باكستان وأهلها من هذا المشروع، وبدلاً من ذلك، فإن المنطقة التي تخرج منها هذه المعادن لا تزال تعاني من أسوأ أشكال الفقر والحرمان من خيراتهم!

وإذا تم السير على تجارب السنوات الستين الماضية، فلن يكون من الخطأ القول مرة أخرى إن حفنة من الحيتان المحليين ومستثمرين أجانب سيستغلون هذه الثروة المعدنية، ويتضح ذلك من

